جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

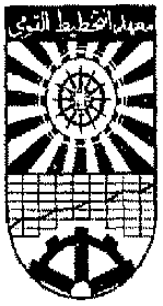

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٤٦)

أثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويقية على تنمية الصادرات الصناعية المصرية

مارس ٢٠٠٢

اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويقية على تنمية الصادرات الصناعية المصرية

المحتويات

مقدمـــة الصفحة

الباب الأول : واقع القطاع التصديرى المصرى

١٠١ تقديم ٢

٢٠١ تطور الصادرات المصرية ٤

٣٠١ تحليل للصادرات السلعية فى السنوات الخمس السابقة ١١

٤٠١ التوزيع الجغرافى للصادرات السلعية غير البترولية ١٥

٥٠١ الخلاصة ١٧

الباب الثانى : المؤسسات الإدارية المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

١٠٢ تقديم ١٩

٢٠٢ أهمية دور الأجهزة الإدارية العاملة فى مجال تنمية الصادرات ٢٠

٣٠٢ توصيف وتحليل دور المؤسسات الإدارية المتعلقـــة بتصدير المنتجات الصناعية ٢٤

٤٠٢ التوصيات ٧٣

الباب الثالث : أهم المستندات والإجراءات المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

١٠٣ تقديم ٧٩

٢٠٣ خطوات تمهيدية للعملية التصديرية والمستندات الخاصة بها ٧٩

٣٠٣ مستندات التصدير ٨١

٤٠٣ إجراءات التصدير ٨٨

٥٠٣ السماح المؤقت ١٠٣

٦٠٣ التوصيات ١١١

تابع المحتويات

الصفحة

الباب الرابع : المؤسسات التسويقية المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

١٠٤	تقديم	١١٦
٢٠٤	مكاتب التمثيل التجارى	١١٧
٣٠٤	نقطة التجارة الدولية	١٢١
٤٠٤	الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية	١٢٥
٥٠٤	مركز تنمية الصادرات المصرية	١٣٠
٦٠٤	جمعية المصدرين المصريين	١٤٧
٧٠٤	نظرة تحليلية لدور المؤسسات التسويقية فى تنمية الصادرات الصناعية	١٥٥
٨٠٤	التوصيات	١٦١
٥ -	التوصيات العامة لمجمل الدراسة	١٦٧
٦ -	المراجع	١٦٩

أ- هدف الدراسة:

يشكل عجز الميزان التجارى مشكلة مزمنة للإقتصاد المصرى على مر السنوات الطويلة السابقة . ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الـــواردات تنمو بمعدلات سنوية تفوق بكثير نمو الصادرات . ولإصلاح هذا العجـــز فإن الأمر يقتضى زيادة الصادرات بمعدلات مرتفعة تفوق بكثير معدل نمو الواردات .

ومما لا شك فيه أن الدولة تعول الكثير على الدور الذى يمكـــن أن تقوم به الصادرات الصناعية تجاه إصلاح العجز فى الميزان التجارى .

وإن تعظيم الصادرات الصناعية يتطلب العمل بفعالية فى العديد من الإتجاهات من بينها إيجاد إطار إدارى ومؤسسى للتصدير قادر على العمل بفعالية .

ومن ثم فإن الدراسة الحالية تهدف إلى تناول الدور الذى تقوم بـــه المؤسسات الإدارية والتسويقية المحلية فى دعم الصادرات الصناعية .

وفى سبيل الوصول إلى تحقيق الهدف فإن الدراسة إعتمدت علـــى التحليل الوصفى من خلال:

- عمل مسح مكتبى للدراسات والمعلومات المنشورة وغير المنشورة.
- إجراء مقابلات مع بعض المسئولين ذات الإختصاص بموضوع الدراســة للحصول على أكبر قدر من المعلومات التى يمكن أن تفيد فى إنجاز هـدف الدراسة.

ب- العناصر الرئيسية للدراسة

تتكون الدراسة من أربعة أبواب ، هى كما يلى :-

الباب الأول : واقع القطاع التصديرى المصرى

وقد قام بإعداده أ.د. حسام محمد مندور

الباب الثانى : المؤسسات الإدارية المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

وقد قام بإعداده د . محمد حسن توفيق

الباب الثالث : أهم المستندات والإجراءات المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

وقد قام بإعداده د . إيمان الشربينى (ماعدا الجزء الخاص بالسماح المؤقت فقد قام بإعداده أ.د. ممدوح فهمى الشرقاوى .

الباب الرابع : المؤسسات التسويقية المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

وقد قام بإعداده أ.د. ممدوح فهمى الشرقاوى

هذا وقد عاون أ.د. محمد يحيى عبد الرحمن فى المرحلة الخاصة بإعداد البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة .

ويتوجه الباحث الرئيسى بخالص الشكر والتقدير لأعضاء الفريق البحثى الذى بذل كل الجهد فى إعداد هذه الدراسة والتى نرجو أن تكون بداية متواضعة تفيد المهتمين بهذا الموضوع الحيوى .

كما يتوجه بالشكر الوفير إلى السادة :

أ.د. محمد حمدى سالم

أ.د. أحمس حسن صبحى

أستاذ/ جمال الدين أحمد عبد اللطيف

أستاذ/ محمد عطية على

استاذ/ عمرو على عبد اللطيف

أستاذ/ على حسن حامد

أستاذ/ محمد العادل راغب العربى

فى توفير جانب من المعلومات اللازمة للباب الرابع والجزء الخاص بالسماح المؤقت .

وأخيرا يجدر التنويه إلى الصعوبات التى واجهت تنفيذ الدراسة بسبب القصور فى المعلومات الخاصة ببعض الأجزاء .

الباحث الرئيسى

أ.د. ممدوح فهمى الشرقاوى

الباب الأول
واقع القطاع التصديرى المصرى

الباب الأول

واقع القطاع التصديرى المصرى

١٠١ تقديـــــم

إن تحقيق زيادات مضطردة ومحسوسة عبر الزمن فى مجال الصـــادرات أصبح - بإجماع الخبراء - أحد أهم ركائز عملية التنمية فى عالم تـــزداد فيـــه حركة التجارة العالمية وتفتح فيه الأسواق فى إطار اتفاقات دولية واجبة النفـــاذ حتى ولو كانت تدريجيا . وأصبح بالتالى للتصدير أهمية هائلة فى إصلاح العجـز فى ميزان المدفوعات وتحقيق فرص تنموية وفى جذب الإستثمار الخاص المحلى والأجنبى .كما أن نجاح برنامج الإصلاح الإقتصادى سوف يعتمد فى المســـتقبل على تحقيق تنمية واسعة للصادرات ليصبح هذا القطـــاع هـــو المصـــدر الأول لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ولتحقيق نمو أعداد المشتغلين .

إن مشكلة تنمية الصادرات هى مشكلة متداخلة ومعقـــدة لـــها جوانـــب اقتصادية عامة مرتبطة بالسياسات العامة للدولـــة مثـــل السياســـات التجاريـــة والمالية والنقدية كما أن لها جوانب إنتاجية وتكنولوجية واضحة تتمثل فى وجود إنتاج كاف يصلح للتصدير أى إنتاج يتم بكميات وتكلفة ومن ثم أسعار ملائمة فى إطار مواصفات ونوعيات تناسب الطلب فى الأسواق الخارجية مع قدرة مستمرة لمقابلة الطلبات الخارجية وهى باختصار عناصر القدرة التنافسية فى المجتمـــع الحديث . كما تتأثر تنمية الصادرات بعد ذلك بمدى الدعم الذى تقدمه الســـلطات فى المجتمع لتشجيع هذا القطاع وذلك بتخفيض الأعباء على المنتج (الضرائـــب والرسوم ....) أى بترشيد الأعباء الضريبية وتحقيق وتوفير خدمـــات مناســـبة

لسرعة إنجاز صفقات التصدير من مجموعة كبيرة من المؤسسات الداعمة و "الخادمة" لهذا القطاع .

وهذا الباب سوف يعالج ويعرض باختصار واقع النشاط التصديرى المصرى فى السنوات العشر الأخيرة باعتباره الصورة التى تلخص الجهد المصرى فى هذا العقد . وإذا كنا ندرك أن تحقيق نمو الصادرات - كما أشرنا فى عجالة - سوف يتطلب الهجوم على جبهة واسعة من الإصلاحات فى مجالات:

- وضع إستراتيجية عامة للصادرات تتبناها الحكومة والقطاع الخاص [1] .
- وضع خطة لتنمية الحوافز لدى المصدرين .
- إزالة عوائق التصدير وخفض تكلفة التصدير .
- جذب الاستثمار ذات التوجه التصديرى .
- دعم البنية الأساسية لقطاع التصدير (المعلومات ، خدمات النقل ، المواصفات ، النوعية .... التمويل ....) .
- تطوير عمليات التسويق للصادرات الصناعية بالخارج .
- تطوير الإطار الإدارى والمؤسسى القادر على التحرك بفاعلية وديناميكية .
- تأهيل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتنفيذ إستراتيجية التصدير.

---

[1] - أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مسودة وثيقة حول " إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية " فى مارس ٢٠٠١ وهى معروضة للنقاش العام وهى بداية جيدة وفى الاتجاه المطلوب .

٢٠١ تطور الصادرات المصرية :

يعتبر تزايد الفجوة بين الصادرات والواردات هى السبب الرئيسى لتزايد العجز فى الميزان الجارى . فارتفاع العجز عاما بعد آخر مثل ضغطا على إمكانيات الاقتصاد القومى خاصة مع الزيادة المفرطة فى العجز الذى بلغ ذروته فى عام ١٩٩٩/٩٨ مسجلا نحو ١٢،٦ مليار دولار انخفض قليلا فى عام ٢٠٠٠/٩٩ بنسبة ٨,٧% ليبلغ ١١,٥ مليار دولار بسبب زيادة قيمة الصادرات المصرية من البترول ومنتجاته .

ويشير الجدول التالى رقم (١) إلى تطورات الميزان التجارى فى السنوات عقد التسعينات وهو ما يهمنا فى مجال دراسة الصادرات السلعية .

جدول رقم(١)

الميزان التجارى المصرى خلال عقد التسعينات

مليون دولار

العام	الميزان التجارى الفائض (العجز)
١٩٩١/٩٠	(٧٥٣٧,٧)
٩٢/٩١	(٦٤٢٠,٦)
٩٣/٩٢	(٧٣١١,٥)
٩٤/٩٣	(٧٣٠٩,٨)
٩٥/٩٤	(٧٨٥٣,٥)
٩٦/٩٥	(٩٤٩٨,١)
٩٧/٩٦	(١٠٢١٩,٤)
٩٨/٩٧	(١١٧٧٠,٦)
٩٩/٩٨	(١٢٥٦٢,٥)
٢٠٠٠/٩٩	(١١٤٧٣,٧)

المصدر :

البنك المركزى المصرى - التقارير السنوية .

ومن الجدول السابق يتضح تفاقم الفجوة بين الصادرات والواردات هو السبب الرئيسى لتزايد العجز فى الميزان التجارى . فارتفاع العجز فى الميزان التجارى عاما بعد آخر مثل ضغطا واضحا على إمكانيات الاقتصاد القومى وعلى الميزان الكلى للمدفوعات والذى كان قد شهد فى بداية عقد التسعينات تكوين فائض كبير بلغ نحو ٦,٤ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ ثم اتجه هذا الفائض إلى التراجع بمعدلات تدريجية حتى تحول إلى عجز فى عام ١٩٩٨/٩٧ بلغ نحو

١٣٥ مليون دولار ارتفع فى نهاية عام ٩٩/١٠٠٠ إلى نحو ٣ مليار دولار أى أن ميزان المدفوعات شهد تراجعا متواصلا جدول رقم(٢).

وقد اختلفت نتائج ميزان المدفوعات خلال السبع سنوات الأولى من عقد التسعينات (٩٠/١٩٩١ - ٩٦/١٩٩٧) عن نتائج الأعوام الثلاثة الأخيرة (٩٧/١٩٩٨ - ٩٩/٢٠٠٠) حيث شهدت السنوات السبع الأولى تكوين فائض يقدر بنحو ٢٠,٩ مليار دولار ، الأمر الذى ساعد على تكوين رصيد من الاحتياطات الدولية بلغ ٢٠,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧. فى حين بلغ مجموع العجز فى ميزان المدفوعات خلال السنوات الأخيرة نحو ٥,٣ مليار دولار مما أدى إلى انخفاض صافى الاحتياطات الدولية إلى نحو ١٥,١ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٢)

ميزان المدفوعات الكلى

مليون دولار

العام	الميزان الكلى الفائض والعجز
١٩٩١/٩٠	٦٤١٧,١
٩٢/٩١	٥٠٧٠,٠
٩٣/٩٢	٤٠٢١,٧
٩٤/٩٣	٢١٠٦,٢
٩٥/٩٤	٧٥٤,٢
٩٦/٩٥	٥٧٠,٦
٩٧/٩٦	١٩١٢,٣
٩٨/٩٧	(١٣٥)
٩٩/٩٨	(٢١١٦,٧)
٢٠٠٠/٩٩	(٣٠٢٥,٧

المصدر :

البنك المركزى المصرى – التقارير السنوية .

إن أحد الأسباب الرئيسية – وهو ما يهمنا فى هذا البحث – للتراجع الكبير فى ميزان المدفوعات المصرى كان النمو الكبير فى الواردات مع نمو بطئ للصادرات بحيث لم يستطع الفائض المحقق فى ميزان الخدمات والتحويلات أن يعوض التزايد فى عجز الميزان التجارى . لقد زادت الأرقام المطلقة لقيمة الواردات العقد محل الدراسة وخاصة بعد الأزمنة التى تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا فى أواخر عام ١٩٩٧ وتراجع الأسعار بهذه الدول مما شجع على زيادة الواردات منها والتى لم تغطى بصادرات متنامية .